



2026/10/14

هل يستطيع العراق الحصول على خط أساس إنتاجي قدره 6 ملايين برميل يومياً لعام 2027؟

الطاقة الإنتاجية، وإرث الحروب، ومعركة العراق لإعادة تعريف وزنه داخل أوبك +

يعقوب يوسف الخضر

● ورقة سياسات

هل يستطيع العراق الحصول على خط أساس إنتاجي قدره 6 ملايين برميل يومياً لعام 2027؟
الطاقة الإنتاجية، وإرث الحروب، ومعركة العراق لإعادة تعريف وزنه داخل أوبك +

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

يعقوب يوسف الخضر / مهندس استشاري باحث في الشأن الاقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليةٍ جليَّةٍ لقضايا معقدةٍ تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الملخص التنفيذي

يخوض العراق في عام 2026 واحدة من أهم المفاوضات النفطية التي يمكن أن تحدد موقعه داخل ائتلاف أوبك+ (OPEC+) لسنوات مقبلة. فقد قرر ائتلاف أوبك+ المضي في تقييم ما يُعرف بـ الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة (Maximum Sustainable Production Capacity – MSC) للدول الأعضاء، واستخدام نتائج هذا التقييم مرجعاً لتحديد خطوط أساس الإنتاج Production Baseline ابتداءً من عام 2027. [1]

والمقصود بـ MSC، وفق المنهجية المنشورة، هو مستوى إنتاج النفط الخام الذي تستطيع الدولة الوصول إليه خلال 90 يوماً، ثم المحافظة عليه بصورة مستدامة لمدة عام كامل. [2] وهذا التعريف مهم، لأنه يعني أن التقييم لا يقيس الاحتياطيات الموجودة تحت الأرض، ولا الطاقة التصميمية النظرية للحقول، ولا ما يمكن إنتاجه بعد تنفيذ مشاريع مستقبلية، بل ما تستطيع المنظومة النفطية للدولة المعنية أن تضعه فعلياً في الإنتاج وتحافظ عليه خلال الفترة المحددة.

ولهذا الغرض، استعان ائتلاف أوبك+ بتقييمات مستقلة، حيث تعاقد مع شركة ديغولير وماكنوتن (DeGolyer and MacNaughton)، وهي شركة استشارات بترولية أميركية مستقلة ذات خبرة دولية في تقييم الاحتياطيات والمكامن والموارد النفطية، لتعمل كمدقق لتقييم MSC لمعظم الدول المشاركة، مع ترتيبات مختلفة لعدد محدود من الدول. [2]

ويسعى العراق إلى أن تُحسب مستويات إنتاجه المستقبلية انطلاقاً من خط أساس يبلغ نحو 6 ملايين برميل يومياً. وهنا تبرز نقطة كثيراً ما تضيع في التغطية الإعلامية: العراق لا يطالب بحصة إنتاجية فورية مقدارها 6 ملايين برميل يومياً، وإنما يريد خط أساس إنتاجياً (Production Baseline) بهذا المستوى أو قريباً منه.

ولفهم أهمية ذلك، ينبغي الفصل بين ثلاثة أرقام مختلفة. الأول هو MSC، أي الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة. والثاني هو Production Baseline، أي خط الأساس للإنتاج الذي يُستخدم مرجعاً في احتساب التزامات الدولة. أما الثالث فهو مستوى الإنتاج المقرر (Required Production Level)، أو ما يُسمى عادةً الحصة الإنتاجية (Quota)، وهو المستوى الذي يتاح للدولة إنتاجه وفق الاتفاقات السارية.

وبعبارة أبسط: يبدأ الأمر بإثبات الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة، ثم تُستخدم هذه الطاقة مرجعاً لتحديد خط الأساس، ومن هذا الخط تتحدد لاحقاً الحصة أو مستوى الإنتاج المقرر وفق قرارات ائتلاف أوبك+.

المشكلة بالنسبة إلى العراق أن هناك فجوة بين الرقم الذي يسعى إليه وبعض التقديرات المعلنة لطاقته الحالية. ففي تموز/يوليو 2026، قُدرت الطاقة الإنتاجية العراقية بنحو 4.8 ملايين برميل يومياً، في حين يسعى العراق إلى خط أساس عند 6 ملايين برميل يومياً. [3] ولذلك، سيتوقف جانب مهم من قوة المطالبة العراقية على نتيجة التقييم المستقل وما يستطيع العراق إثباته من طاقة قابلة للاستدامة. هناك نقطتان لا يمكن فصلهما عن هذا الملف،

الأولى: هي إنتاج إقليم كردستان. فإنتاج الإقليم يدخل ضمن التزامات العراق في ائتلاف أوبك+، وبالتالي فإن الحديث عن الطاقة الإنتاجية الوطنية ينبغي أن يشمل جميع المناطق المنتجة في البلاد، لا الحقول الخاضعة مباشرة لوزارة النفط الاتحادية فقط. [4]

والثانية: هي أن يحمل العراق إلى هذه المفاوضات تاريخاً استثنائياً. فمنذ عام 1980، تعرض قطاعه النفطي لحروب وعقوبات واضطرابات متعاقبة لم تخفض الإنتاج في سنوات معينة فحسب، بل عطلت لعقود تراكم الاستثمارات والبنية التحتية والطاقات الإنتاجية

والتكريرية والتصديرية. غير أن هذه الخلفية، على أهميتها، لا تستطيع أن تحل محل إثبات الطاقة الحالية. فالـ MSC تقيس ما يستطيع العراق إنتاجه بصورة مستدامة، لا ما كان يمكن أن ينتجه لو لم تقع الحروب.

ما الذي يطلبه العراق فعلياً؟

من السهل إساءة فهم رقم الـ 6 ملايين. فعندما يقال إن العراق يريد 6 ملايين برميل يومياً، قد يبدو الأمر وكأنه يطالب بحصة إنتاجية فورية بهذا الحجم. لكن المطالبة العراقية تتعلق أساساً بخط الأساس الذي ستطلق منه حسابات مستويات الإنتاج المستقبلية.

في أيار/مايو 2025، قررت الدول المشاركة في ائتلاف أوبك+ تكليف أمانة منظمة أوبك (OPEC) بتطوير آلية لتقييم الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة للدول المشاركة، على أن تستخدم نتائج التقييم مرجعاً لخطوط أساس 2027. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، أقرت الدول المشاركة في ائتلاف أوبك+ الآلية التي طورتها أمانة منظمة أوبك، ثم عادت في حزيران/يونيو 2026 لتؤكد أهمية إكمال تقييم MSC لجميع دول إعلان التعاون واستخدامه مرجعاً لخطوط الأساس الجديدة.[1]

وهنا يصبح تعريف MSC أساسياً لفهم القضية. Maximum Sustainable Production Capacity ليست أعلى كمية يمكن أن تنتجها الدولة ليوم أو أسبوع، وليست الطاقة الاسمية المعلنة للحقول. وفق التعريف المنشور، بل هي مستوى إنتاج النفط الخام الذي تستطيع الدولة إدخاله إلى الإنتاج خلال 90 يوماً والمحافظة عليه لمدة عام.[2]

وبذلك، فإن حقلاً يستطيع رفع إنتاجه مؤقتاً لا يكفي وحده لإثبات MSC، كما أن مشروعاً سيكتمل بعد سنتين لا يدخل تلقائياً في الطاقة الحالية. المطلوب إثبات إنتاج قابل للتحقق والاستدامة ضمن شروط التقييم. ويمكن فهم النظام من خلال ثلاث حلقات متتابعة:

أولاً: الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة (MSC)

ثانياً: خط الأساس الإنتاجي (Production Baseline)

ثالثاً: مستوى الإنتاج المقرر (Required Production Level)، أو ما يُعرف عادةً بالحصّة الإنتاجية (Quota)

ولا تعني هذه العلاقة أن الـ MSC ستتحول آلياً إلى خط أساس بالقيمة نفسها، أو أن خط الأساس سيتحول إلى حصة مساوية له. فقد قررت الدول المشاركة في ائتلاف أوبك+ استخدام الـ MSC مرجعاً لخطوط أساس 2027، وهو تعبير يترك مساحة لقرارات المجموعة والتفاوض بين أعضائها. [1]

ولتوضيح الفرق فقط، إذا افترضنا أن العراق حصل مستقبلاً على خط أساس مقداره 6 ملايين برميل يومياً، ثم ترتب على قرارات ائتلاف أوبك+ أن يكون مستوى إنتاجه أقل من هذا الخط بنسبة 10%، فإن مستوى الإنتاج المقرر سيكون 5.4 ملايين برميل يومياً.

في هذا المثال الافتراضي، الـ 6 ملايين هي خط الأساس وليست الحصّة، بينما تمثل 5.4 ملايين مستوى الإنتاج المقرر الذي سيُشار إليه عادةً بحصّة العراق.

وهذه ليست مسألة لغوية. فالخلط بين الرقمين يجعل المطالبة العراقية تبدو وكأن العراق يطلب الإذن بضخ 6 ملايين برميل يومياً فوراً، بينما القضية الحقيقية هي الرقم المرجعي الذي سيؤثر في موقعه داخل نظام الحصص مستقبلاً.

لماذا شركة ديغولير وماكنوتن وماذا ستفعل؟

من المهم أن يُعرف أن الجهة التي ستُقيم وتُدقّق الـ MSC للعراق هي شركة ديغولير وماكنوتن، وهي شركة استشارات بترولية أميركية مستقلة تعمل دولياً في تقييم الاحتياطات والموارد والمكامن وخطط التطوير والإنتاج، ولها خبرة ممتدة في عدد كبير من الدول والحقول النفطية.

وفي إطار النظام الجديد، اعتمدت الدول المشاركة في ائتلاف أوبك+ تقيماً مستقلاً لقياس الـ MSC، وتتولى شركة ديغولير وماكنوتن تقييم معظم المنتجين المشاركين، بينما تخضع بعض الدول، ومنها روسيا وإيران، لترتيبات مختلفة بسبب ظروفها الخاصة. [2]

اختيار جهة خارجية مستقلة له مغزى واضح. فالخلاف حول الطاقة الإنتاجية داخل ائتلاف أوبك+ ليس جديداً، ولكل دولة مصلحة طبيعية في تقديم نفسها باعتبارها قادرة على إنتاج كمية أكبر. لذلك، فإن وجود تقييم خارجي يهدف إلى وضع أساس أكثر قابلية للمقارنة بين الدول.

وبالنسبة إلى العراق، فإن القضية لا تتعلق بإقناع شركة ديغولير وماكنوتن بأهمية العراق السياسية أو بحاجته الاقتصادية إلى زيادة الإنتاج. مهمتها فنية: ما كمية النفط الخام التي يستطيع العراق فعلياً وضعها في الإنتاج ضمن الفترة المحددة (90 يوماً) والمحافظة عليها لمدة عام؟ ومن هنا تأتي أهمية نوعية الأدلة العراقية، لا الرقم المعلن وحده.

هل يستطيع العراق الدفاع عن رقم الستة ملايين؟

يمتلك العراق احتياطات نفطية ضخمة، كما أن لديه خططاً طموحة لزيادة طاقته الإنتاجية. وفي آب/أغسطس 2026، أعلنت الحكومة العراقية هدفاً طويل الأجل لرفع الإنتاج إلى نطاق يتراوح بين 8 و10 ملايين برميل يومياً خلال ست سنوات. [5]

لكن الاحتياطات، مهما كان حجمها، لا تساوي الطاقة الإنتاجية. وفي تموز/يوليو 2026، قُدرت الطاقة الإنتاجية الحالية للعراق بنحو 4.8 ملايين برميل يومياً. [3] وإذا أخذنا هذا الرقم للمقارنة، فإن الفرق إلى 6 ملايين يبلغ نحو 1.2 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل ربع الطاقة الحالية تقريباً. وهذه ليست فجوة صغيرة يمكن سدها بالتفاوض وحده.

ولا يحتاج النقاش هنا إلى الدخول في التفاصيل الهندسية للمكامن والآبار. المبدأ أبسط: النفط المنتج يجب أن يعالج وينقل ويخزن ويصل إلى منفذ التصدير أو الاستهلاك المحلي. وإذا كان أحد مكونات هذه المنظومة يفرض سقفاً أدنى من الطاقة الاسمية للحقول، فقد يصبح هو القيد الحقيقي على الطاقة الإنتاجية الوطنية. لذلك لا يكفي أن يجمع العراق الطاقات التصميمية للحقول وتصل حسابياً إلى 6 ملايين. المطلوب هو إثبات أن المنظومة النفطية العراقية بمجملها تستطيع إنتاج هذه الكمية والتعامل معها بصورة مستدامة. وهذا هو الفارق بين امتلاك الموارد وامتلاك الطاقة اللازمة لتحويلها إلى إنتاج فعلي.

إقليم كردستان جزء من الرقم العراقي

لا ينبغي أن يغيب إقليم كردستان عن أي نقاش جدي حول MSC العراقية. ففي تعامل ائتلاف أوبك+ مع التزامات العراق، يدخل إنتاج الإقليم ضمن الرقم العراقي. وقد أكدت تقارير دولية أن تدفقات نفط كردستان تُحتسب ضمن حصة العراق. [4] ولهذا، عندما نتحدث عن طاقة العراق الإنتاجية، لا ينبغي أن يكون المقصود حقول الجنوب والوسط فقط. الصورة الوطنية تشمل الجنوب والوسط وكركوك وإقليم كردستان.

لكن من الضروري التمييز بين ما نعرفه وما لا نعرفه. ما نعرفه أن إنتاج الإقليم يدخل ضمن التزامات العراق في ائتلاف أوبك+. أما التفاصيل الدقيقة للطريقة التي تتعامل بها شركة ديغولير وماكنوتن مع حقول الإقليم وطاقاتها ضمن حساب الـ MSC العراقية، فلا

تتوافر عنها معلومات عامة كافية تسمح بوصفها بثقة. وعليه، فإن الصياغة الأدق هي أن أي تقييم متكامل للطاقة الإنتاجية الوطنية العراقية يفترض أن يأخذ طاقات الإقليم في الاعتبار، لكن كيفية احتسابها تفصيلاً تبقى خاضعة لمنهجية التقييم والبيانات المقدمة للشركة المدققة ديغولير وماكنوتن.

وهذه المسألة تتجاوز الحصة نفسها. فالخلاف النفطي بين بغداد وأربيل لم يعد شأنًا داخلياً يتعلق بالإيرادات والموازنة والعقود فقط. عندما تدخل الدولة في مفاوضات لتحديد وزنها الإنتاجي داخل ائتلاف أوبك+، تصبح قدرتها على توحيد بياناتها وإدارة إنتاجها جزءاً من قوتها التفاوضية الخارجية.

الحروب التي أوقفت أكثر من مجرد الإنتاج

من الصعب تقييم الموقع النفطي الحالي للعراق كما لو أن القطاع تطور في ظروف طبيعية. فمُنذ عام 1980، عاش العراق سلسلة استثنائية من الصدمات: الحرب العراقية الإيرانية، ثم غزو الكويت وحرب الخليج، ثم سنوات العقوبات الدولية، وبعدها حرب 2003 وما أعقبها من اضطراب أمني وتخريب للبنية التحتية، وصولاً إلى الحرب ضد داعش ابتداءً من 2014. لكن أثر هذه السلسلة من الصدمات لا ينبغي قياسه فقط بعدد البراميل التي لم ينتجها، ولا تلك التي لم يصدرها العراق أثناء الحروب، بل بالطاقات التي تعرضت للأضرار والتدمير، والخسارة الأكبر ربما كانت الطاقات التي لم تُبْنَ أصلاً.

فالقطاع النفطي يتطور تراكمياً. الدول لا تضيف آباراً فقط، بل تضيف خطوط أنابيب وخزانات وموانئ ومصافي ومحطات غاز ومياه ومنشآت معالجة، وتراكم الخبرة الفنية والمؤسسية على مدى عقود. العراق فقد جزءاً مهماً من هذا الزمن.

وتقدم إدارة معلومات الطاقة الأميركية (U.S. Energy Information Administration) مقارنة تاريخية معبرة. فقد بلغ إنتاج العراق ذروة شهرية تقارب 3.5 ملايين برميل يومياً قبل اضطرابات 1990، بينما بلغ متوسط إنتاجه في 2010 نحو 2.4 مليون برميل يومياً. وفي المقابل، تجاوز متوسط الإنتاج الكويتي مستوى ما قبل حرب الخليج في أقل من أربع سنوات، رغم الأضرار الكبيرة التي تعرضت لها الحقول الكويتية. [6] الفارق أن الكويت خرجت من الحرب إلى بيئة أتاح إعادة البناء، بينما واجه العراق بعد ذلك العقوبات والحروب والاضطرابات الداخلية.

لكن هذه الحقيقة لا تعني أن العراق يستحق خط أساس افتراضياً أعلى لمجرد أنه كان يمكن أن ينتج أكثر لولا الحروب. لا يمكن تحديد ما إذا كان العراق سيصل اليوم، في مسار تاريخي مختلف، إلى 7 أو 8 أو 10 ملايين برميل يومياً. كما أن تقييم MSC لن يضيف إلى طاقة العراق الإنتاجية براميل لم تُبث القدرة الفعلية على إنتاجها. القيمة الحقيقية للحجة التاريخية مختلفة: إنها تفسر لماذا لا ينبغي أن تتحول خطوط أساس تشكلت في ظروف استثنائية إلى قيد دائم إذا كان العراق قد بنى في الوقت الحاضر طاقة إنتاجية أعلى وقابلة للإثبات.

ليست كل المشكلة من صنع التاريخ

حتى تكون الحجة العراقية مقنعة، ينبغي ألا تتحول الحروب والعقوبات إلى تفسير لكل مشكلة في القطاع النفطي. التاريخ يفسر الفجوة، لكنه لا يعوض الطاقة الإنتاجية. فبعد 2003، ومع عودة الشركات والاستثمارات، بقيت تحديات عراقية داخلية: تأخر بعض المشاريع، وبطء الإجراءات والتعاقدات، ومشكلات الغاز والطاقة، وتأخر مشروعات المياه اللازمة للحقول النفطية، والخلافات النفطية بين بغداد وأربيل، ومحدودية تنوع منافذ التصدير. هذه عوامل تقع، بدرجات متفاوتة، ضمن مسؤولية الدولة العراقية نفسها.

والاعتراف بها لا يضعف القضية العراقية، بل يجعلها أكثر صدقية. فالدولة التي تريد إقناع شركائها بأنها تستحق مساحة إنتاجية أكبر تحتاج أيضاً إلى إثبات أنها تعالج القيود التي تستطيع معالجتها بنفسها.

ما القضية التي ينبغي للعراق أن يقدمها؟

من الخطأ اختزال ملف الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة للعراق (MSC) في عبارة 6 ملايين برميل/يوم، وكأن المطلوب مجرد إثبات رقم هندسي. الملف/القضية العراقية تتكون من ثلاثة عناصر مترابطة.

1. الطاقة الإنتاجية الوطنية (National Capacity Case): ما القدرة الإنتاجية

المستدامة للعراق ككل؟ كم يستطيع العراق كله، من البصرة إلى كركوك وإقليم كردستان، أن ينتج بصورة مستدامة؟

2. السياق التاريخي (Historical Equity Case): كيف أثرت أربعة عقود تقريباً

من الحروب والعقوبات وعدم الاستقرار في قدرة العراق على بناء طاقاته الإنتاجية والتصديرية والتكريرية مقارنة بالدول النفطية الأكثر استقراراً؟

3. الموقف التفاوضي (OPEC+ Negotiation Case): كيف تتحول الطاقة

التي يثبتها التقييم إلى خط أساس يعكس بصورة أفضل الوزن النفطي الحالي للعراق، ومن ثم إلى موقع أكثر ملاءمة عند تحديد مستويات الإنتاج مستقبلاً؟

الترتيب مهم. يجب ألا يبدأ العراق بموضوع الحروب ثم يطلب التعويض عنها، ولا يبدأ بحاجته المالية إلى مزيد من الإيرادات، بل يبدأ بما يستطيع إثباته، ثم يضع الرقم في سياقه.

ماذا تقول السابقة الإماراتية؟

تقدم السابقة الإماراتية مثلاً مفيداً، لكن ينبغي استخدامها بدقة. ففي 5 كانون الأول/ديسمبر 2024، أقر الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثون لدول منظمة أوبك والدول غير الأعضاء المشاركة في إعلان التعاون زيادة مستوى الإنتاج المطلوب للإمارات (Re-quired Production Level) بمقدار 300 ألف برميل يومياً، على أن تُطبّق الزيادة تدريجياً من نيسان/أبريل 2025 وحتى نهاية أيلول/سبتمبر 2026. [7]

ولكن هذا لا يعني أن الحالة الإماراتية السابقة مطابقة للمطالبة العراقية الحالية، ولا ينبغي وصف القرار باعتباره ببساطة زيادة في خط أساس الإمارات. لكن السابقة تثبت أمراً مهماً: الأرقام التي تحدد الموقع النسبي للدول داخل منظومة ائتلاف أوبك+ ليست جامدة إلى الأبد، ويمكن تعديلها عندما تتغير الطاقات الإنتاجية وتتوافق الدول الأعضاء على ذلك.

ومن هنا تصبح نتيجة تقييم MSC العراقية بالغة الأهمية. فإذا جاءت عند 6 ملايين أو قريبة جداً منها، سيكون لدى العراق أساس فني قوي للمطالبة بخط أساس مرتفع. وإذا جاءت عند 5.8 أو 5.9 ملايين، فلا ينبغي اعتبار ذلك فشلاً، فقد تصبح المسافة المتبقية جزءاً من التفاوض. أما إذا جاءت النتيجة في منتصف نطاق الـ 5 ملايين، فسيصبح الوصول إلى الـ 6 ملايين أكثر صعوبة. وإذا بقي الرقم قريباً من مستويات الطاقة الحالية، فسيكون السؤال الذي ينبغي طرحه داخل العراق قبل طرحه على ائتلاف أوبك+: لماذا كان تقديرنا لطاقتنا الإنتاجية أعلى بهذا المقدار من التقييم المستقل؟

هل يحتاج العراق إلى شركة استشارات بترولية دولية تعمل إلى جانبه؟

قد تقول وزارة النفط العراقية وهيئة المستشارين في مجلس الوزراء إن وزارة النفط العراقية، بما تمتلكه من كوارر، وخصوصاً الفنية منها، قادرة على إعداد ملف الـ MSC الذي سوف

يُقَدَّم إلى شركة ديغولير وماكنوتن لدراسته وتدقيقه وإعداد توصياتها تبعاً لذلك. بلا شك، إن وزارة النفط العراقية تمتلك من الكوادر والخبرات المتراكمة الكثيرة، ولكن إعداد ملف بهذا الأهمية، وبالطريقة التي تتماشى مع معايير وطرق عمل وتقييم وتفكير شركة ديغولير وماكنوتن المدقّقة، لضمان موافقتها على الملف العراقي، يجعل التعاقد مع شركة استشارات بترولية عالمية، للعمل كمستشار دولي لوزارة النفط، ليس مستحسناً فحسب، بل ضرورياً جداً.

هذا المستشار الدولي لا ينبغي أن يتدخل في منهجية عمل شركة ديغولير وماكنوتن أو يحاول التأثير على استقلالها، وإنما ينبغي عليه أن يؤدي وظيفة شبيهة بما يُعرف في الصفقات المالية والأعمال الهندسية باسم التدقيق قبل المراجعة / مراجعة مستقلة للجاهزية (Independent Readiness Review / Pre-Audit Review)، أي أن يقوم هذا المستشار الدولي عملياً بعملية «تدقيق قبل التدقيق»، حيث من الممكن أن يؤدي عدداً من الأدوار المهمة، منها:

أولها: مراجعة الرقم العراقي من الخارج قبل تقديمه. فالفرق الفنية العراقية التي تبني تقديراتها بنفسها قد تكون مقتنعة بافتراضاتها، بينما يستطيع طرف مستقل أن يطرح الأسئلة التي سيسألها المدقق لاحقاً.

وثانيها: اختبار الأدلة التي يقوم عليها كل جزء من الـ MSC. هل البيانات متسقة؟ هل يمكن تتبعها؟ هل توجد فروقات بين أرقام الوزارة والشركات والحقول والتصدير؟ وهل هناك طاقات معلنة لا تتوافر أدلة كافية على استدامتها؟

وثالثها: بناء صورة وطنية موحدة (National Capacity Case). فملف العراق لا ينبغي أن يكون تجميعاً منفصلاً لأرقام الشركات والحقول، بل صورة وطنية موحدة تشمل الجنوب والوسط وكركوك وإقليم كردستان، وترتبط الإنتاج بالمعالجة والنقل والخزن والتصدير.

ورابعها: إجراء اختبارات ضغط للرقم العراقي. فإذا كان العراق يقول إن MSC تبلغ 6 ملايين، فما الافتراض الذي إذا تغير يخفضها إلى 5.8؟ وما الذي يخفضها إلى 5.5؟ وأين توجد نقاط الضعف التي يمكن أن يركز عليها المدقق؟

وخامسها: مساعدة الجانب العراقي على التمييز بين الخلاف الفني والخلاف التفاوضي. فليست كل فجوة مع شركة ديغولير وماكنوتن قابلة للحل بالمفاوضات، وليست كل قضية فنية بالضرورة خارج المجال السياسي بعد اكتمال التقييم.

وسادسها: إعداد صانع القرار العراقي للمفاوضات. فالمفاوض السياسي لا يحتاج إلى آلاف الصفحات الفنية، بل يحتاج إلى معرفة الرقم الذي يمكن الدفاع عنه، ونقاط قوته وضعفه، وما الذي يمكن قبوله إذا جاءت نتيجة شركة ديغولير وماكنوتن أقل من الرقم الذي يطالب به العراق.

المستشار الدولي للعراق ينبغي ألا يكتفي بالسؤال، بل أن يجيب عن:

- هل الرقم العراقي صحيح ويمكن إثباته أمام شركة ديغولير وماكنوتن؟
- هل نستطيع إثبات أن الرقم صحيح، وأين يمكن أن تنهار حجتنا أمام شركة ديغولير وماكنوتن؟
- هل أعددنا أفضل ملف ممكن لإثبات أن الرقم صحيح؟

هل استعان العراق فعلاً بمستشار كهذا؟

بحسب المعلومات العامة المتوفرة، توجد أدلة واضحة على أن العراق يتحرك سياسياً وتفاوضياً للحصول على وضع إنتاجي أفضل، وأنه يطالب بأن تُحتسب أهدافه المستقبلية على خط أساس يبلغ 6 ملايين برميل يومياً. لكن لا تظهر في المصادر العامة أي

معلومات موثوقة تكفي للجزم بأن الحكومة العراقية تعاقدت مع مستشار دولي مستقل مخصص حصراً لإعداد واختبار ملف الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة (MSC) العراقي الذي سيقدم إلى شركة ديغولير وماكنوتن.

وهنا يجب توخي الدقة، فغياب الدليل العلني لا يعني غياب المستشار الدولي، فقد تكون هناك ترتيبات استشارية غير معلنة، أو عقود قائمة يمكن استخدامها لهذا الغرض، أو فرق استشارية تعمل عبر شركات النفط الوطنية أو وزارة النفط ولا تظهر تفاصيل عملها للرأي العام. لذلك، لا يصح القول إن العراق لم يستعن بمستشار دولي. والأدق هو: لا تتوافر، في المصادر العامة، معلومات كافية لإثبات وجود مستشار دولي مستقل مخصص لهذا الملف.

فإذا كان العراق قد استعان بالفعل بمستشار دولي مستقل، فينبغي على المستشار الدولي الآن إجراء مراجعة نقدية نهائية سريعة للملف. وإذا لم يكن العراق قد استعان منذ البداية بمستشار دولي مستقل يعمل لصالح العراق لمراجعة الملف قبل وأثناء عرضه على شركة ديغولير وماكنوتن، فقد فات جزء من الوقت المثالي، لكن ذلك لا يجعل الاستعانة بخبرة مستقلة الآن بلا جدوى، حيث تزداد أهمية التحرك الآن مع تقدم عملية تقييم طاقات 2027.

ماذا يستطيع العراق أن يفعل الآن؟

الوقت أصبح ضيقاً، لكنه ليس بالضرورة منتهياً. وتشير المعلومات المنشورة لدى شركة ديغولير وماكنوتن إلى أن عمليات تدقيق معظم المنتجين تتركز خلال 2026، فيما أكد ائتلاف أوبك+ أهمية استكمال تقييم MSC لجميع الدول المشاركة قبل استخدام النتائج مرجعاً لخطوط أساس 2027، وحدد يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2026 موعداً للاجتماع

الوزاري المقبل. [2] [1]

ينبغي للمستشار الدولي أن يحصل على نسخة كاملة مما قدمه العراق إلى شركة ديغولير وماكنوتن، ثم يتعامل معه كما لو كان هو الشركة المدققة.

أين أضعف نقطة في رقم الـ 6 ملايين؟ ما الافتراضات التي قد لا تصمد؟ هل توجد تناقضات بين بيانات الحقول والشركات والوزارة والإنتاج والتصدير؟ هل هناك معلومات مهمة لم تُستخدم؟ هل عولجت الطاقة الإنتاجية لإقليم كردستان بصورة متكاملة؟ وهل توجد طاقة عراقية يمكن إثباتها بدرجة أقوى إذا قُدمت بيانات أو إيضاحات إضافية؟

والأهم ألا يضيع الوقت في مراجعة كل شيء بالدرجة نفسها. إذا كان 90% من الملف لن يغير النتيجة، بينما توجد خمس أو عشر مسائل يمكن أن تغير MSC بمئات الآلاف من البراميل يومياً، فينبغي تركيز الجهد عليها.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للعراق أن يعرف رسمياً، ومن خلال القنوات والإجراءات المسموح بها، ما المسائل التي ما تزال مفتوحة لدى شركة ديغولير وماكنوتن، وما إذا كان يمكن تقديم إيضاحات أو بيانات تكميلية بشأنها.

ولكن لا ينبغي افتراض أن الشركة المدققة ديغولير وماكنوتن ملزمة بقبول مواد جديدة في مرحلة متأخرة. لكن لا ينبغي أيضاً أن يكتشف العراق، بعد اكتمال التقييم، أن معلومات مؤثرة كانت موجودة ولم يقدمها، رغم إمكانية ذلك.

وهنا يجب الحفاظ على فاصل واضح: المطلوب ليس الضغط على شركة ديغولير وماكنوتن أو التفاوض معها على الرقم، بل التأكد من أن قرارها يستند إلى أكمل وأقوى سجل فني يستطيع العراق تقديمه ضمن قواعد التقييم.

بعد صدور الرقم من شركة ديغولير وماكنوتن، على العراق ألا يبدأ بالتفاوض قبل فهمه، بل ينبغي على العراق أن يعد نفسه منذ الآن لثلاثة احتمالات: أن يأتي تقييم شركة ديغولير

وماكنوتن قريباً من 6 ملايين، أو دونها بقليل، أو أقل منها بفارق جوهري. وفي الاحتمالين الأخيرين، يجب ألا ينتقل العراق مباشرة من استلام النتيجة إلى الاعتراض السياسي.

إذا افترضنا، مثلاً، أن تقييم شركة ديغولير وماكنوتن للـ MSC للعراق بلغ 5.6 ملايين برميل يومياً، بينما كان التقدير العراقي 6 ملايين، فهناك 400 ألف برميل يومياً يجب تفسيرها. هل الاختلاف في تقدير الطاقة الإنتاجية لأحد الحقول؟ أم في المعالجة والنقل؟ أم في شرط الاستدامة لمدة عام؟ أم في توقيت دخول مشروع جديد؟ أم في البيانات الخاصة بالإقليم؟ فكل سبب دلالة مختلفة. وهنا يعود المستشار الدولي المستقل لأداء دور جديد: المراجعة الفنية لما بعد التقييم (Post-Audit Technical Review).

مهمة المستشار الدولي ليست مهاجمة تقرير شركة ديغولير وماكنوتن، بل إعادة بناء منطقة: كيف وصلت الشركة المدققة إلى الرقم؟ أين اختلفت مع ملف العراق؟ أي فروقات يمكن الاعتراض عليها بأدلة؟ وأيها تكشف عن قيود حقيقية ينبغي معالجتها بالاستثمار؟

ومن هذه العملية يمكن إعداد تحليل لفجوة الطاقة الإنتاجية (Capacity Gap Analysis) يحدد بصورة عملية ما الذي يمنع العراق من الوصول إلى الرقم الأعلى، وما المشاريع التي يجب إنجازها حتى يصبح ذلك الرقم قابلاً للإثبات في الجولة التالية. وبذلك، حتى إذا جاءت نتيجة 2027 دون الطموح العراقي، يمكن تحويلها من انتكاسة إلى برنامج عمل.

2027 ليست نهاية العملية

أهمية المستشار الدولي لا تنتهي بنتيجة 2027. فالمعلومات المنشورة عن النظام الجديد تشير إلى أن الدول ستبدأ إعداد بيانات تقييم عام 2028 خلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2027، على أن تبدأ عملية التحديث التالية بعد ذلك، وتكرر العملية في السنوات

[اللاحقة]. [2]

وهذا يعني أن العراق يحتاج إلى الانتقال من إدارة ملف الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة (MSC) كملف مؤقت إلى التعامل معها كوظيفة مؤسسية مستمرة. والأفضل أن ينتقل المستشار الدولي، بعد تحليل نتيجة عام 2027، إلى مساعدة العراق في إنشاء قاعدة بيانات وطنية دائمة لملف MSC، يجري فيها تحديث طاقات الحقول والمشاريع والقيود والبنية التحتية والبيانات الداعمة بصورة مستمرة. وعندها لا يبدأ العراق قبل كل جولة من الصفر، ولا ينتظر وصول المدقق ليكتشف أين توجد الفجوات في بياناته.

التفاوض السياسي لا ينتظر التقرير النهائي

المسار الفني وحده لا يكفي. إذا كان العراق يريد خط أساس قريباً من 6 ملايين، فمن غير الواقعي أن ينتظر اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر القادم ليبدأ شرح قضيته لشركائه في ائتلاف أوبك+. وحسناً فعل العراق عندما بدأ بالفعل التحرك، حيث قام العراق في آب/أغسطس الماضي بإرسال وفد عراقي رفيع المستوى إلى المملكة العربية السعودية للتفاوض بشأن دعم السعودية لموقع إنتاجي أعلى للعراق.[5]

لكن ينبغي ألا تسبق الحجة السياسية الدليل الفني. السعودية وبقية الدول المؤثرة تحتاج إلى أن تفهم أن العراق لا يطالب بالضرورة بحصة إنتاجية فورية قدرها 6 ملايين برميل، وإنما بخط أساس يعكس طاقته الإنتاجية المثبتة ويمنحه موقعاً أكثر ملاءمة عند تحديد مستويات الإنتاج المستقبلية.

فطلب خط أساس عند 6 ملايين لا يعني أن العراق يريد ضخ 6 ملايين غداً. إنه يعني أن نقطة البداية المستخدمة في احتساب التزاماته المستقبلية ينبغي، من وجهة نظره، أن تعكس طاقته الحقيقية. كما ينبغي أن يدخل العراق المفاوضات بأكثر من سيناريو، وأن يحدد موقعه إذا جاء تقييم MSC عند 6.0 ملايين. وماذا إذا كان 5.8؟ وما الحد المقبول إذا

جاء عند 5.5؟ هذه الأسئلة ينبغي أن تُحسم إجاباتها قبل دخول غرفة التفاوض، لا داخلها.

الالتزام جزء من قوة الحجة العراقية

هناك نقطة لا يستطيع العراق تجاهلها. فقد تجاوز مستويات الإنتاج المتفق عليها في فترات سابقة، وأصبح ملف التعويض عن فائض الإنتاج جزءاً من تعامل العراق مع ائتلاف أوبك+، فيما تواصل المجموعة التأكيد على أهمية الالتزام الكامل بالاتفاقات.[8]

وهذا يؤثر في نظرة الشركاء في ائتلاف أوبك+ إلى المطالبة العراقية. الدولة التي تطلب مساحة إنتاجية أكبر تحتاج إلى إثبات أمرين: أنها تملك الطاقة الإنتاجية، وأنها ستحترم مستوى الإنتاج الذي يتم الاتفاق عليه. أما الحاجة إلى الإيرادات المالية فليست حجة كافية، فكل دولة منتجة تستطيع القول إن موازنتها تحتاج إلى مزيد من المال، ومن ثم مزيد من النفط.

الحجة العراقية الأقوى هي: هذه طاقتنا الإنتاجية المثبتة. نطلب خط أساس يعكسها بصورة عادلة، وسنلتزم بعد ذلك بمستوى الإنتاج الذي تقررته المجموعة.

لماذا تستحق القضية كل هذا الاهتمام؟

لأن الأمر لا يتعلق بعام 2027 وحده. خط الأساس الأعلى يمكن أن يمنح العراق مساحة أكبر عندما يقرر ائتلاف أوبك+ مستقبلاً زيادة الإنتاج أو خفضه. ولتوضيح حجم المصلحة الاقتصادية فقط، فإن 100 ألف برميل يومياً تساوي، عند سعر افتراضي قدره 70 دولاراً للبرميل، نحو 2.56 مليار دولار من الإيرادات الإجمالية سنوياً. وفارق نصف مليون برميل يومياً يعادل نظرياً نحو 12.8 مليار دولار في السنة إذا كانت الكمية متاحة للإنتاج والتصدير طوال العام.

ولا يعني رفع خط الأساس أن هذه الإيرادات ستتحقق تلقائياً، فالإنتاج الفعلي يعتمد على قرارات ائتلاف أوبك+، وظروف السوق، والأسعار. لكن حجم الأرقام يوضح لماذا لا ينبغي التعامل مع الـ MSC باعتبارها مسألة فنية تخص وزارة النفط وحدها. إنها قضية من قضايا الأمن الاقتصادي العراقي.

الخلاصة: العراق لا يتفاوض على رقم فقط

مطالبة العراق بخط أساس يبلغ 6 ملايين برميل يومياً ليست مطالبة بحصة فورية بهذا الحجم. إنها محاولة لإعادة تعريف وزنه النسبي داخل ائتلاف أوبك+، في الوقت الذي تعيد فيه الدول المشاركة النظر في الطريقة التي تقيس بها الطاقات الإنتاجية.

ولدى العراق أسباب قوية للمطالبة بموقع أكبر. فهو يمتلك موارد نفطية ضخمة، وأعاد بناء جزء مهم من طاقته الإنتاجية بعد عقود من الحروب والعقوبات، ولديه خطط لزيادتها خلال السنوات المقبلة. لكن جميع هذه الحجج تمر أولاً باختبار واحد: كم يستطيع العراق أن يثبت أنه قادر على إنتاجه بصورة مستدامة؟ هذه هي الـ MSC. ثم يأتي السؤال: ما مقدار هذه الطاقة الذي سينعكس في خط الأساس العراقي؟ وهذه هي معركة Production Baseline. وبعدها: ما مستوى الإنتاج الذي سيُتاح للعراق فعلياً في ظل قرارات ائتلاف أوبك+؟ وهذه هي الحصة الإنتاجية، أو Required Production Level، أو ما يُعرف عادةً بالحصة الإنتاجية (Quota).

والفصل بين الأرقام الثلاثة ضروري، لأن الخط بينها يجعل مطالبة العراق تبدو أكبر وأكثر صدامية مما هي عليه في الحقيقة. كما يجب أن تكون الطاقة الإنتاجية العراقية وطنية بالمعنى الكامل. فلا يمكن الحديث عن رقم العراق وتجاهل إقليم كردستان، ما دام إنتاج الإقليم يدخل ضمن التزامات الدولة في ائتلاف أوبك+.

أما تاريخ الحروب والعقوبات، فينبغي وضعه في مكانه الصحيح. لقد حرم العراق من عقود كان يمكن أن يبني خلالها طاقات إنتاجية وتصديرية وتكريرية أكبر، لكنه لا يمنحه براميل افتراضية داخل MSC. لذلك، ليست الحجة العراقية الأقوى: «عوضونا عما خسرناه»، بل: «لا تجعلوا ظروف الماضي الاستثنائية قيوداً دائماً على طاقة إنتاجية بنيناها وأصبحنا قادرين على إثباتها اليوم».

ويبقى السؤال المتعلق بطريقة إدارة الملف. إن اعتماد ائتلاف أوبك+ على تقييم مستقل، مثل تقييم شركة ديغولير وماكنوتن، لا يلغي حاجة العراق إلى مستشار دولي يعمل لمصلحته، فالدقق والمستشار لا يؤديان الوظيفة نفسها. الدقيق يريد الوصول إلى الرقم الصحيح. أما المستشار الدولي العراقي، فيجب أن يتأكد من أن العراق لم يخسر جزءاً من رقمه الصحيح لأنه لم يستطع إثباته بصورة صحيحة.

وكان من الأفضل أن يبدأ هذا العمل قبل عدة أشهر. وإذا كان العراق قد فعل ذلك بعيداً عن الإعلام، فهذا يُحسب له. أما إذا لم يفعل، فلا تتوافر معلومات عامة كافية تسمح بالجزم بذلك، ولا جدوى الآن من إضاعة الوقت في البحث عن يتحمل المسؤولية.

المطلوب هو مراجعة عاجلة لما قُدم إلى شركة ديغولير وماكنوتن، واختبار نقاط الضعف، واستكمال ما تسمح به إجراءات التقييم، ثم إجراء مراجعة مستقلة للنتيجة فور صدورها، وتحويل أي فجوة يكشفها التقرير إلى برنامج استثماري وفني لجولة التقييم التالية.

والأهم أن يبدأ العراق منذ الآن بناء ملف 2028. فإذا أصبحت مراجعة الطاقات الإنتاجية عملية دورية داخل ائتلاف أوبك+، فإن إدارة MSC ينبغي أن تتحول إلى وظيفة مؤسسية دائمة للدولة العراقية، لا لجنة مؤقتة تتشكل كلما اقترب اجتماع للمنظمة. قد يحصل العراق على خط أساس يبلغ 6 ملايين كاملة، وقد تكون النتيجة أقل.

لكن النجاح الحقيقي لن يقاس بالرقم وحده. الاختبار الأهم هو ما إذا كان العراق قد عرف طاقته الإنتاجية الحقيقية، ووثقها بصورة يصعب الطعن فيها، وحدد القيود التي تمنعه من زيادتها، ثم حوّل هذه المعرفة إلى استثمار وسياسة وموقف تفاوضي طويل الأجل. فالعراق، في نهاية المطاف، لا يتفاوض على بضعة أرقام في جدول ائتلاف أوبك+، إنه يتفاوض على مقدار ما يستطيع تحويله من ثروة نفطية تحت الأرض إلى قدرة اقتصادية ووزن سياسي فوق الأرض.

ويبقى سؤال مهم يحتاج إلى جواب: فإذا ما افترضنا أن العراق حصل بالفعل على خط أساس إنتاجي مقداره 6 ملايين برميل يومياً، فهل، في ضوء مطالبات رئيس مجلس الوزراء الحالي وزارة النفط العراقية بالوصول بالإنتاج إلى مستويات 8-10 ملايين برميل يومياً، سيكتفي بذلك، أم أن للعراق خياراً آخر؟

الهوامش والمراجع

[1] منظمة أوبك (OPEC)، الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثون لدول منظمة أوبك (OPEC) والدول غير الأعضاء، 28 مايو 2025، الاجتماع الوزاري الأربعون، 30 نوفمبر 2025، والاجتماع الوزاري الحادي والأربعون، 7 يونيو 2026. قررت المجموعة تطوير آلية لتقييم الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة (MSC)، ثم أقرتها، وأكدت استخدام نتائج التقييم مرجعاً لخطوط أساس 2027.

[2] شركة ديغولير وماكنوتن (DeGolyer and MacNaughton)، المعلومات المنشورة عن آلية تدقيق الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة (Maximum Sustainable Production Capacity). وتوضح أن شركة ديغولير وماكنوتن (DeGolyer and MacNaughton)، وهي شركة استشارات بترولية أميركية مستقلة، تتولى تقييم معظم المنتجين، وأن الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة (MSC) تعني مستوى الإنتاج الذي يمكن إدخاله خلال 90 يوماً والمحافظة عليه لمدة عام.

[3] رويترز (Reuters)، 21 يوليو 2026، بشأن تقدير الطاقة الإنتاجية الحالية للعراق بنحو 4.8 ملايين برميل يومياً.

[4] رويترز (Reuters)، 2025، بشأن احتساب تدفقات النفط من إقليم كردستان ضمن التزامات العراق الإنتاجية في ائتلاف أوبك+ (OPEC+).

[5] رويترز (Reuters)، 21 أغسطس 2026، بشأن هدف العراق رفع الإنتاج إلى 10-8 ملايين برميل يومياً خلال ست سنوات، والتحرك العراقي للتفاوض بشأن حصة إنتاجية أعلى.

[6] إدارة معلومات الطاقة الأميركية (U.S. Energy Information Administration)، بشأن إنتاج العراق قبل اضطرابات 1990، ومتوسط إنتاجه في 2010، والمقارنة مع تعافي الإنتاج الكويتي.

[7] منظمة أوبك (OPEC)، القرارات المتعلقة بزيادة مستوى الإنتاج المطلوب (Required Production Level) للإمارات بمقدار 300 ألف برميل يومياً وتطبيقها تدريجياً.

[8] منظمة أوبك (OPEC)، بيانات وقرارات 2025-2026 المتعلقة بالالتزام الكامل وآلية التعويض عن فائض الإنتاج.



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
